

مؤقت

## مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9398

الخميس، 17 آب/أغسطس 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة توماس - غرينفيلد	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد بيريس لوس
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة شاهين
	البرازيل	السيد فرانسوا دانييل
	سويسرا	السيد هاوري
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد فرنانديز
	اليابان	السيد إيشيكاني

## جدول الأعمال

الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-24316 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقاري الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية كوريا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد فولكر تورك، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان؛ والسيدة إليزابيث سالمون، المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛ والسيد إلهيوك كيم، ممثلا للمجتمع المدني.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد تورك.

السيد تورك (تكلم بالإنكليزية): هذه الجلسة المفتوحة فرصة طيبة للتفكير والعمل بشأن الحالة الأليمة لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولا سيما أن حقوق الإنسان تدعم السلام والأمن والعمل الإنساني والتنمية.

إن المعاناة الإنسانية على هذا النطاق وبهذا الحجم تولد عدم الاستقرار على الصعيد الداخلي ولها آثار أوسع نطاقا. ونادرا ما كانت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منغلقة بشكل مؤلم على العالم الخارجي أكثر مما هي عليه اليوم. وهذا هو نتيجة السياسات الحكومية التي ارتبطت في البداية باحتواء جائحة مرض فيروس كورونا ولكنها تزايدت على نطاق أوسع مع تراجع الجائحة. وتشير المعلومات التي جمعها مكتبي، بما في ذلك من خلال المقابلات وتلك المستمدة من النشرات الإعلامية الصادرة عن الحكومة نفسها، إلى تزايد قمع الحق في حرية التعبير والخصوصية والتنقل واستمرار ممارسات العمل

القسري على نطاق واسع وتدهور حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بسبب إغلاق الأسواق وغيرها من أشكال توليد الدخل.

وأي شخص يشاهد ما يسمى بـ "الأيدولوجية والثقافة الرجعتين" - وهو مصطلح يُستخدم للإشارة إلى المعلومات الواردة من الخارج، ولا سيما من جمهورية كوريا - قد يواجه الآن السجن لمدة تتراوح بين 5 سنوات و 15 سنة. ويواجه أي شخص يتبين أنه وزع مثل هذا المحتوى عقوبة السجن مدى الحياة أو حتى عقوبة الإعدام. ويمكن نظام تصاريح السفر الدولة من مراقبة جميع الرحلات داخل البلد. ويفرض النظام، دون محاكمة، أحكاما بالسجن لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر في معسكرات العمل القسري الحكومية لانتهاك أوامر السفر. وفي أعقاب إغلاق حدود البلد في سياق التصدي للجائحة، صدرت أوامر صريحة لحرس الحدود باستخدام القوة المميتة ضد الأشخاص الذين يقتربون من الحدود دون إشعار مسبق. ومنذ إغلاق الحدود، لم يتمكن سوى عدد قليل من الناس من مغادرة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

واستمر فرض الدولة للعمل القسري على نطاق واسع خلال عمليات إغلاق الحدود الأخيرة. ووفقا لمعلوماتنا، واصلت المؤسسات التي تديرها الدولة الاعتماد على التعبئة القسرية للرجال والنساء، بدون أجر، لمواصلة تشغيل القطاعات الرئيسية للاقتصاد، مثل البناء والتعدين والإنتاج الزراعي. وقد امتدت ممارسة التعبئة القسرية التي طال أمدتها والمثيرة للقلق العميق لتشمل الأطفال، كما لاحظت لجنة حقوق الطفل. وفي المقابلات، وصف عدد من الرجال الذين أرسلوا للعمل في بلدان أخرى بغرض توليد الدخل للدولة ظروفًا تعادل العمل القسري، بما في ذلك فرض مراقبة واسعة النطاق؛ والعمل الشاق جسديا والخطير في بعض الأحيان؛ والحد الأدنى من تدابير الصحة والسلامة؛ وساعات العمل الطويلة دون فترات راحة أو عطلات؛ وعدم كفاية الأجور، حيث أن الدولة تأخذ الحصة الأكبر من أجور الناس.

وداخل البلد، أغلقت إلى حد كبير الأسواق وغيرها من الوسائل الخاصة لتوليد الدخل، وأصبح هذا النشاط مجرماً بشكل متزايد. ويحد ذلك بشدة من قدرة الناس على إعالة أنفسهم وأسرهم. ونظرا لمحدودية

الناس في الخصوصية بشكل منهجي. وتخضع المنازل لعمليات تفتيش عشوائية. ويشجع الجيران وأفراد الأسرة على الإبلاغ عن بعضهم البعض. والعقوبات حتى على المخالفات البسيطة قد تكون قاسية، وربما تصل إلى حد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وقد يعاقب على ممارسة حقوق الإنسان الأساسية في حرية التعبير والفكر والضمير والدين والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات بالقتل خارج نطاق القضاء أو الاختفاء القسري في أحد السجون السياسية في البلد أو غيرها من التدابير العقابية غير المتناسبة للغاية. وقد ارتكبت الدولة الآلاف من حالات الاختفاء القسري على مدى السنوات الـ 70 الماضية، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري للكوريين من شمال وجنوب المنطقة الكورية المجردة من السلاح، واختطاف أجنبي آخرين، معظمهم من الرعايا اليابانيين. وإنني أتعاطف بشدة مع أسر هؤلاء الذين اختطفوا أو اختفوا والذين بلغوا الآن أو سيبلغون الثمانين والتسعين من العمر. ويتحتم علينا أن نبذل كل الجهود لضمان قدر من العدالة قبل فوات الأوان.

وينطبق نفس الاعتبار على خطة لم شمل الأسر عبر الحدود بين الشمال والجنوب، التي أعطت الأمل وقيمة عميقة الصلة لعشرات الآلاف من الأسر المشتتة. وقد توقفت الخطة بقسوة منذ عام 2018، بسبب التوترات السياسية. وبالنسبة لجميع ضحايا الانتهاكات والجرائم العديدة التي ارتكبت على مدى عقود في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وبواسطتها، فإن المسألة ضرورية. وفي غياب أي إجراء ذي مغزى لتحقيق ذلك الهدف من جانب سلطات الدولة، فإنني أشجع الدول الأعضاء الأخرى أو في المحافل الدولية، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية، على اتخاذ إجراءات ملموسة. ويجب أيضا النظر في أشكال المسألة غير القضائية، بما في ذلك كشف الحقيقة، واستعادة الرفات وبرامج التعويضات - التي طلبها الضحايا بشكل خاص خلال المشاورات التي أجراها موظفو مكتبي في سيول. وفي الوقت نفسه، يواصل وجودي الميداني في سيول رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واستكشاف سبل المسألة مع الحفاظ على المعلومات التي يمكن استخدامها لهذا الغرض في مستودع مركزي.

المؤسسات الاقتصادية التي تديرها الدولة، يبدو أن العديد من الناس يواجهون الجوع الشديد، فضلا عن النقص الحاد في الأدوية. وفي آذار/مارس 2023، لاحظت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن،

”جزءا كبيرا من السكان يعانون من انخفاض مستويات استهلاك الغذاء وضعف التنوع الغذائي، حيث من المتوقع أن يظل الأمن الغذائي هشا في ضوء استمرار القيود الاقتصادية والعجز الزراعي“.

وهناك تقارير تفيد بوجود مجاعة في أجزاء من البلد. وتقر السلطات ببعض التحديات وأشارت إلى أنها منفتحة على التعاون الدولي للتصدي لها. بيد أن عروض الدعم الإنساني قوبلت حتى الآن بالرفض إلى حد كبير أو أصبحت مستحيلة بسبب إغلاق الحدود. ولا تزال الجهات الدولية الفاعلة في المجال الإنساني، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة القطري، ممنوعة من دخول البلد، إلى جانب جميع الرعايا الأجانب الآخرين تقريبا.

وبينما عانى شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الماضي من فترات من الصعوبات الاقتصادية الشديدة، وفي أحيان أخرى من القمع الشديد لحقوقه، يبدو أنه يعاني حاليا من كليهما. ووفقا لمعلوماتنا، يزداد الناس يأسا مع تكتيك الأسواق غير الرسمية وآليات التكيف الأخرى - بينما يزداد تخوفهم من مراقبة الدولة والاعتقال والاستجواب والاحتجاز. وتأتي تلك الحالة بعد عقود من الانتهاكات المزمنة لحقوق الإنسان، التي اعترفت الحكومة ببعضها. وقد صنفت هذه الانتهاكات بالنقص من قبل لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي كلفها مجلس حقوق الإنسان قبل عقد من الزمن، والتي أسهم تقريرها الرائد (A/HRC/25/63) في وضع هذا البند من جدول الأعمال. والتقارير الأخيرة التي قدمها الأمين العام إلى الجمعية العامة، وتقارير مفوضيتنا المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان، وعمل المقرر الخاص رددت تلك السلسلة من المعاناة.

وقد بلغت كثافة مراقبة الحكومة لمواطنيها، سواء في الداخل أو في الخارج حداً نادرا ما تشهده البلدان الأخرى. وتنتهك حقوق

إجراؤه في تشرين الثاني/نوفمبر 2024، فرصة للمشاركة وبناء الثقة والتقدم. وآمل أيضا أن يعاد انفتاح البلد على العالم، مما يمهّد الطريق لأشكال أخرى من التفاعل مع الأمم المتحدة. وستكون عودة فريق الأمم المتحدة القطري إلى بيونغ يانغ وإبرام إطار جديد للشراكة أمرا حاسما للنهوض بالعمل المنسق لمعالجة معاناة شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وانطلاقا من روح الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نحث السلطات على الدخول في حوار هادف وإعادة ضبط الحريات التي تشتد الحاجة إليها كأساس للسلام الدائم.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر السيد تورك على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة سالمون.

**السيدة سالمون (تكلمت بالإنكليزية):** يشرفني أن أحيط أعضاء مجلس الأمن علما وأن أسترعي انتباههم إلى آلام شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي استمرت حقوقه الإنسانية في التدهور في ظل الحالة الراهنة من التوترات والعزلة التي لم يسبق لها مثيل.

وقد أدى الإغلاق المطول للحدود، والذي بدأ في أوائل عام 2020، إلى زيادة المصاعب. وتعرضت الأسواق غير الرسمية في البلاد، المعروفة باللغة الكورية باسم جانغمادانغ، لقمع شديد، مما حرم عددا كبيرا من الناس من سبل عيشهم ومنع الكثيرين من شراء الطعام. وتأثرت النساء بشكل خاص نظرا لتزايد مشاركتهن في الأنشطة التجارية. وبعض الناس يتضورون جوعا. وتوفي آخرون بسبب مزيج من سوء التغذية والأمراض وعدم الحصول على الرعاية الصحية. ولا يزال الحصول على الغذاء والأدوية والرعاية الصحية شاغلا ذا أولوية.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية السبعين لاتفاق الهدنة الكوري، الموقع في عام 1953. ومع ذلك، لا تلوح في الأفق حاليا أي علامة واضحة على صنع السلام. بل على النقيض، يستخدم الصراع المجد لتبرير استمرار العسكرة داخل جمهورية كوريا الشعبية

وتشير التقديرات إلى أن آلاف الكوريين الشماليين معرضون حاليا لخطر إعادتهم قسرا إلى وطنهم، حيث قد يتعرضون للتعذيب أو الاحتجاز التعسفي أو غير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. إن حالة حقوق الإنسان الهشة التي وصفها للتو تعني أن الكوريين الشماليين بحاجة ملحة لا يمكن إنكارها إلى الحماية الدولية. ولذلك، فإنني أحث جميع الدول على الامتناع عن إعادة الكوريين الشماليين قسرا، وتوفير الحماية والدعم الإنساني المطلوبين لهم. ولا يمكن النظر إلى استمرار الانتهاكات الجسيمة والواسعة النطاق والطويلة الأمد لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بمعزل عن قضايا السلام والأمن في شبه الجزيرة وداخل المنطقة الأوسع.

وكثير من الانتهاكات التي أشرت إليها تنبع مباشرة من العسكرة المتزايدة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو تدعمها. وعلى سبيل المثال، فإن الاستخدام الواسع النطاق للسخرة، بما في ذلك العمل في معسكرات الاعتقال السياسي، والاستخدام القسري لأطفال المدارس لجمع المحاصيل، واشتراط قيام الأسر بالعمل وتوفير حصّة من السلع للحكومة، ومصادرة الأجور من العمال في الخارج - كلها تدعم الجهاز العسكري للدولة وقدرتها على صنع الأسلحة. ويوضح ميثاق الأمم المتحدة أن انتهاكات حقوق الإنسان لذلك النظام مسألة تثير قلقا دوليا. ولا يمكن بناء السلام المستدام إلا من خلال النهوض بحقوق الإنسان ونتائجها الطبيعية، أي المصالحة والإدماج والعدالة.

وتوفر المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وهيئات حقوق الإنسان إطارا مشتركا لتحديد التحديات ومعالجة الخلافات وقياس التقدم المحرز، مما يساعد على الحد من التوترات داخل الدول وفيما بينها. وفي الماضي، كانت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مشاركا نشطا في عدد من تلك الآليات، على الرغم من انتقاداتها لمختلف جوانب عملها. ومما يؤسف له أنها عزلت نفسها في السنوات الأخيرة عن مصادر الحوار والتوجيه تلك التي تمس الحاجة إليها.

ويواصل مكتبي تشجيع الحكومة على الاستجابة لعرضي بتقديم المساعدة الفنية. ويوفر الاستعراض الدوري الشامل المقبل للبلد، المقرر

شاملة تجمع بين الاستقرار والمساواة والحقيقة والعدالة، وتسترشد بمعايير حقوق الإنسان. وبالمثل، يجب الاعتراف بضرورة تحقيق العدالة. ويمكن لأعضاء مجلس الأمن أن يناقشوا الشكل الذي ستبدو عليه آلية المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان. وأشجع الدول الأعضاء أيضا على دعم الضحايا ومنظمات المجتمع المدني في جهودها الرامية إلى المساءلة القضائية وغير القضائية.

إن الأعمال التحضيرية لأي عملية ممكنة لصنع السلام لا بد من أن تشمل النساء بوصفهن صانعات قرار. لا بد من أن تبدأ تلك العملية الآن. وينبغي للمفاوضات الرامية إلى إنهاء حالة الصراع أن تتضمن معايير واضحة بشأن التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان منها، على سبيل المثال، عدد محدد من الزيارات القطرية كل عام يقوم بها المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، بما في ذلك الوصول إلى مرافق الاحتجاز، والقيام سنويا بعدد محدد من عمليات لم شمل الأسر، وتنفيذ التوصيات التي قبلتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خلال الاستعراض الدوري الشامل الذي أجراه مجلس حقوق الإنسان.

لا يمكننا أن نظل غير مباليين. الألم موجود. لقد أوضحت فترة سبعة عقود أنه لا استمرار الوضع الراهن ولا زيادة الأنشطة العسكرية يشكلان استجابة كافية لمعاناة شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولا يسهمان أيضا في تهيئة بيئة مواتية للسلام المستدام في شبه الجزيرة الكورية.

ويجب أن نعيد تركيز الجهود الدولية لاتخاذ خطوات ترمي إلى إنهاء حالة النزاع الجارية، وعلينا أن نفعل ذلك مع إعطاء الأولوية لحقوق الإنسان لسكان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأهيب بمجلس الأمن أن يضع حماية حقوق الإنسان في صميم خطة السلام والأمن المعاد تنشيطها.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيدة سالمون على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد إيهوك كيم.

الديمقراطية، مع ما يترتب على ذلك من آثار مدمرة على شعبها. وسياسة كوريا الشمالية العسكرية أولا، والمعروفة باسم سونغون، تعطي الأولوية لتخصيص الموارد للجيش، وبالتالي تقليص الموارد المحدودة لاحترام وإعمال حقوق الإنسان للشعب. وتشجع العسكرة أيضا الاستغلال الممنهج للسكان. ولا تزال القيادة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تطالب مواطنيها بشد الأحزمة حتى يمكن استخدام الموارد المتاحة لتمويل برامجها النووية والبرامج المتعلقة بالقذائف. وهي تعزز القوالب النمطية الجنسانية فيما يتعلق بأدوار ومسؤوليات المرأة داخل الأسرة ويضعف مشاركتها السياسية. كما أنها تخلق الطلب المستمر على العمل القسري في جميع أنحاء البلد وعلى العمال الذين يتم إرسالهم إلى الخارج. وتسببت في الاختطاف المنهجي لشعبها ورعايا آخرين، ولا سيما من جمهورية كوريا واليابان، مما أدى إلى نشوء دورات من الأسر المشتتة. وأدى ذلك إلى فرض جزاءات اقتصادية، كان لها أثر ضار على شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولا سيما النساء والأطفال. ويجب على المجتمع الدولي أن ينظر مرة أخرى في استخدام تلك الأدوات وتأثيرها.

إن ما يقلقني بشكل خاص حالة النساء والفتيات. يحتجز موظفو الدولة النساء في ظروف غير إنسانية ويتعرضن للتعذيب وسوء المعاملة وعمل السخرة والعنف القائم على نوع الجنس. والنساء الهاربات اللاتي يُعدن قسرا إلى البلاد يخضعن للتفتيش العاري والتفتيش الجسدي الاقترامي، بهدف البحث عن أموال مخبأة في تجاويف أجسادهن وأعضائهن التناسلية. كذلك فإن العنف القائم على نوع الجنس ضد المرأة، بما في ذلك العنف المنزلي والعنف الجنسي، منتشر، والإفلات من العقاب مقبول على نطاق واسع. لا يمكن للضحايا والناجين الوصول إلى آليات الإبلاغ أو الحماية. ويجب على البلدان الثالثة الامتناع عن الإعادة القسرية امتثالا لمبدأ عدم الإعادة القسرية، وهو قانون دولي عرفي وينطبق على الأفراد المعرضين لخطر التعذيب وسوء المعاملة، بغض النظر عن وضعهم من حيث الهجرة.

وأشجع بقوة أعضاء مجلس الأمن على النظر في السلام بما يتجاوز عدم العنف أو الخوف منه. ويجب تناول السلام والأمن بطريقة

المحبوبين. لا أستطيع أن أفهم كيف يمكن لعمتي واثنين من أبناء عمومتي أن يستحقوا هذا المصير.

آمل بشدة أن يتوقف حدوث هذه الأعمال اللاإنسانية في كوريا الشمالية. ويحدوني الأمل من كل قلبي في أن يأتي قريباً اليوم الذي يمكن فيه لجميع الكوريين الشماليين أن يتمتعوا بنفس الحرية التي نعتبرها أمراً مفروغاً منه، كما نتاح لي الآن حرية المجيء إلى هنا ومخاطبة المجلس. في ذلك اليوم، سيتمكن جميع الكوريين الشماليين من السفر إلى بقية أنحاء العالم ومقابلة أشخاص من اليابان، ومالطة، وموزمبيق، وروسيا، وسويسرا، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وألبانيا، والبرازيل، والصين، وإكوادور، وفرنسا، وغابون، وغانا ومن ثم يتمكنون من العمل معاً من أجل السلام العالمي ومستقبل أفضل للبشرية. وفي ذلك اليوم، ستعرف شعوب تلك البلدان الطابع الحقيقي لشعب وطني وإمكاناته.

قبل تسع سنوات، خاطب سفير جمهورية كوريا أوه جون المجلس قائلاً:

”كل ما نأمله أن يأتي يوم من الأيام في المستقبل، عندما ننظر إلى الوراء إلى ما فعلناه اليوم، سنتمكن من القول إننا فعلنا الشيء الصحيح لشعب كوريا الشمالية“ (S/PV.7353، الصفحة 28).

إذا فعلنا جميعاً ما في وسعنا لضمان حقوق وحرية الشعب الكوري الشمالي، سنغدو قادرين في المستقبل على القول بفخر أننا فعلنا الشيء الصحيح. وإلى أن يأتي ذلك اليوم، أحض المجلس على مواصلة الاهتمام بشعب كوريا الشمالية، ومواصلة مناقشة حقوق الإنسان للكوريين الشماليين، والتغلب على العزلة الذاتية المادية والرقمية لحكومة كوريا الشمالية حتى يتمكن أبناء شعب وطني من رؤية وسماع العالم الشاسع والرائع الذي يقع خارج حدوده والإحساس به.

وهذا يعني: ”الطغيان لا يدوم إلى الأبد. نحن، الكوريون الشماليون، لدينا أيضاً الحق في اختيار حياة كريمة لأنفسنا – وبالتالي، توقفوا عن ارتكاب هذه الجرائم بحق شعبنا واختاروا طريق الإنسانية“.

السيد إلهيوك كيم (تكلم بالإنكليزية): اسمي إلهيوك كيم. ولدت وترعرعت في قرية صغيرة في كوريا الشمالية. وبسبب الفقر في بلدي، اضطررت إلى القيام بعمل غير مدفوع الأجر منذ صغري. عندما كان من المفترض أن أدرس بك، ولكن بدلاً من ذلك كنت غارقاً في العرق أثناء زراعة المحاصيل وحصادها. ذهب معظم هذه الحبوب إلى الجيش، وكل ما تبقى لنا هو القلق حول ما يمكن أن نأكله في ذلك الشتاء.

جعلت القيود الوبائية الشديدة حياة الكوريين الشماليين أصعب من أي وقت مضى. نواجه أيضاً عهداً من الخوف يعزل الكوريين الشماليين ويعاقب الناس بقسوة لمجرد وصولهم إلى معلومات أجنبية. وحتى عندما نتصور جوعاً، لا يوجد لدى حكومة كوريا الشمالية أي سياسة لمساعدتنا. إن الحكومة تحول دماننا وعرقنا إلى حياة مترفة للقيادة والصواريخ التي تفجر عملنا الشاق في السماء. كنا نعتقد أن الأموال التي تتفق على صاروخ واحد فقط يمكن أن تطعمنا لمدة ثلاثة أشهر، لكن الحكومة لا تهتم بذلك، فهي معنية فقط بالحفاظ على قوتها وتطوير الأسلحة النووية واصطناع دعاية لتبرير أعمالها.

حتى في ظل هذه المصاعب، لا يمكن للكوريين الشماليين أن يعربوا عن أي استياء لحكومتهم. إن شعبنا لا يتمتع بحقوق الإنسان ولا بحرية التعبير ولا بسيادة القانون. إن أي شخص يعارض ذلك يتم نقله إلى معسكر اعتقال سياسي، حيث يقومون بأعمال شاقة حتى يموتوا أو يقتلون بالرصاص. لقد قضت حكومة كوريا الشمالية على حقوق الإنسان الأساسية في وطني.

عندما غادرت عائلتي كوريا الشمالية للذهاب إلى كوريا الجنوبية، عرفت أخت والدي أننا سنغادر وودعتنا. اكتشفت الشرطة السرية في كوريا الشمالية أمرها واعتقلتها وعذبته وضربته لعدة أشهر لأنها لم تبلغ عن هروبنا. انتهى المطاف بعمتي في معسكر اعتقال سياسي بسبب جريمة مفترضة تتمثل في عدم الإبلاغ عن عائلة شقيقها الأكبر. في ذلك الوقت، كان لديها ابن يبلغ من العمر خمس سنوات وابنة تبلغ من العمر ثلاث سنوات. أجبرت على وداعها الأخير لطفليها



التقاعس أمر غير مقبول، ولهذا السبب انضمت الولايات المتحدة إلى ألبانيا واليابان في طلب عقد هذه الجلسة التي طال انتظارها. إنها من مسائل السلام والأمن الدوليين التي لا يمكن إنكارها - وهي مسألة تتطلب اهتمام المجلس، خاصة وأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تتحسن منذ أن أصدرت لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تقريرها التاريخي (A/HRC/25/63) قبل عقد من الزمان تقريبا. وجدت اللجنة أن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ارتكبت انتهاكات منهجية وواسعة النطاق وجسيمة لحقوق الإنسان، وأن الانتهاكات انطوت في كثير من الحالات على جرائم ضد الإنسانية.

تشير التقارير إلى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تزال تحتجز أكثر من 80 000 فرد في معسكرات الاعتقال السياسي، حيث يتعرضون على نطاق واسع، وفقا للتقارير، للإعدام التعسفي أو بإجراءات موجزة، والتعذيب، والتجوع، والعنف الجنسي، والإجهاض القسري، والسخرة. شاركت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أيضا في أعمال قمع عبر وطنية ضد مواطنيها والراعياء الأجانب. شملت أنشطة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الخارج الاغتيال والرصد والتخويف والاختطاف والإعادة القسرية إلى الوطن، بمساعدة حكومات أخرى في بعض الأحيان، وبدون موافقة حكومات أخرى أحيانا، مما يدل على عدم احترام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لسيادة الدول.

لا يمكننا تحقيق السلام من دون حقوق الإنسان، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خير مثال على ذلك. إن سيطرة كيم جونج أون القمعية والاستبدادية على المجتمع والحرمان المنهجي والواسع النطاق من حقوق الإنسان والحريات الأساسية، يضمن قدرة النظام على إنفاق مفرط لموارد عامة على تطوير برامج غير المشروعة لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية من دون اعتراض عام. والقمع والقسوة يدعمان آلة الحرب تلك، التي تنتهك قرارات مجلس الأمن المتعددة. ولكن يقينا أن النظام يهمل رفاه الناس في جمهورية كوريا الشعبية

الرئيسية (تكلت بالإنكليزية): أشكر السيد كيم على إحاطته.

أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية.

استهل بياني بشكر المفوض السامي تورك والمقرر الخاص سالمون على إحاطتهما الرصينتين وتوصياتهما للمجلس. إن انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات التي تكلمنا عنها بالتفصيل مروعة لدرجة يصعب تقريبا تخيلها.

لكننا سمعنا اليوم من شخص عاش تلك الفظائع - وتقاسم قصته مع العالم. لقد ألهمني السيد كيم. وألهمتي شجاعته. وبمجاهرته بأرائه، ساعد على النهوض بكرامة وحقوق الناس في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأشكره جزيل الشكر على حضوره اليوم، وآمل أن يكون كل أعضاء المجلس قد سمعوا نداءه الموجه مباشرة إلينا جميعا.

نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يقر بأن "ما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم، ومن حقوق متساوية وغير قابلة للتصرف، يشكل أساس الحرية والعدل والسلام في العالم". لقد وقعت الغالبية العظمى من دول العالم - وكل عضو في مجلس الأمن - على تلك الوثيقة التأسيسية، وأكد المجلس مرارا وتكرارا مسؤوليته عن حماية حقوق الإنسان، نظرا لصلتها الراسخة بالنزاع والاستقرار.

والآن، لم يرتق المجلس دائما إلى مستوى تلك المسؤولية، بيد أنه توجد جوانب تقدم أحرزها مؤخرا. ففي نيسان/أبريل، على سبيل المثال، اتخذنا بالإجماع قرارا يدين القيود التي تفرضها طالبان على النساء والفتيات (القرار 2681 (2023))، وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي، اتخذنا قرارا بشأن ميانمار دعا جميع الأطراف إلى احترام حقوق الإنسان (القرار 2669 (2022)). مع ذلك، لاذ المجلس بالصمت إزاء مجموعة من انتهاكات حقوق الإنسان الأخرى، بما في ذلك الانتهاكات التي ارتكبتها إحدى أكثر الدول قمعا واستبدادا في العالم: جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. لقد استمعنا جميعا من فورنا إلى مقدمي الإحاطات الثلاثة، الذين وصفوا الحالة التي نواجهها في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

الديمقراطية. والسياسة التي يتبعها في توزيع الأغذية تحابي الجيش وتؤدي إلى سوء التغذية المزمن في صفوف مواطني البلد. تعتمد بيونغ يانغ أيضا على العمل القسري واستغلال العمال - في الداخل والخارج - لتشغيل برنامجها غير القانوني للأسلحة.

لقد طلب قرار مجلس الأمن 2397 (2017) من جميع الدول الأعضاء إعادة مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين يكسبون دخلا داخل ولاياتها إلى أوطانهم في موعد لا يتجاوز كانون الأول/ديسمبر 2019. للأسف، بدلا من أن يعيد بعض أعضاء المجلس بعض الأفراد إلى أوطانهم والوفاء بالتزامات أولئك الأعضاء في إطار مجلس الأمن، أعادوا أشخاصا فروا من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية - أناس يسعون إلى حياة أفضل، وأناس يسعون إلى الحرية، وأناس بحاجة إلى الحماية، مثل السيد كيم.

لقد التقيت مؤخرا بـ 10 شباب منشقين عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جازفوا بكل شيء من أجل الحرية، وأجهشت بالبكاء وهم يخبرونني عن هروبهم الخطير - أحيانا مرتين، حيث أعيدوا بعد محاولاتهم الأولى. وأخبروني عن الظروف المروعة التي فروا منها وعن المشاعر التي تخالجهم جراء الانفصال عن أحبائهم. قال أحد المنشقين إنه لا يريد شيئا أكثر من رؤية والده مرة أخرى. أخبرني كم يؤلمه عدم تمكنه من أن يتمنى لوالده عيد ميلاد سعيد. مع ذلك، في حين أن المنشقين الذين التقيت بهم معزولون عن بلدهم، فإنهم لم يتوقفوا بتاتا عن الحلم بمستقبل أكثر إشراقا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. لم يتوقفوا قط عن القتال من أجل أولئك الذين ما زالوا يعيشون في ظل الاستبداد. يجب أن نحذو حذو هؤلاء الناشطين الشباب، أمثال السيد كيم. إذ لا مكان في العالم المعاصر لوحشية حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ويجب على المجتمع الدولي والمجلس أن يستمر في الوقوف في وجه ذلك الظلم وأثره المزعزع للاستقرار على السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

لقد التقيت مؤخرا بـ 10 شباب منشقين عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جازفوا بكل شيء من أجل الحرية، وأجهشت بالبكاء وهم يخبرونني عن هروبهم الخطير - أحيانا مرتين، حيث أعيدوا بعد محاولاتهم الأولى. وأخبروني عن الظروف المروعة التي فروا منها وعن المشاعر التي تخالجهم جراء الانفصال عن أحبائهم. قال أحد المنشقين إنه لا يريد شيئا أكثر من رؤية والده مرة أخرى. أخبرني كم يؤلمه عدم تمكنه من أن يتمنى لوالده عيد ميلاد سعيد. مع ذلك، في حين أن المنشقين الذين التقيت بهم معزولون عن بلدهم، فإنهم لم يتوقفوا بتاتا عن الحلم بمستقبل أكثر إشراقا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. لم يتوقفوا قط عن القتال من أجل أولئك الذين ما زالوا يعيشون في ظل الاستبداد. يجب أن نحذو حذو هؤلاء الناشطين الشباب، أمثال السيد كيم. إذ لا مكان في العالم المعاصر لوحشية حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ويجب على المجتمع الدولي والمجلس أن يستمر في الوقوف في وجه ذلك الظلم وأثره المزعزع للاستقرار على السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

لذلك دعونا نعمل معا، على حد تعبير السيد إلهيوك كيم، من أجل السلام العالمي ومن أجل مستقبل أفضل للبشرية.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

**السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية):** اسمحوا لي أن أبدأ بشكر رئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن، وأن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم جلسة اليوم الهامة.

وأشكر مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، السيد فولكر تورك، على إحاطته الثاقبة. وننطق تماما مع تقييمه لأهمية

الديمقراطية. والسياسة التي يتبعها في توزيع الأغذية تحابي الجيش وتؤدي إلى سوء التغذية المزمن في صفوف مواطني البلد. تعتمد بيونغ يانغ أيضا على العمل القسري واستغلال العمال - في الداخل والخارج - لتشغيل برنامجها غير القانوني للأسلحة.

لقد طلب قرار مجلس الأمن 2397 (2017) من جميع الدول الأعضاء إعادة مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين يكسبون دخلا داخل ولاياتها إلى أوطانهم في موعد لا يتجاوز كانون الأول/ديسمبر 2019. للأسف، بدلا من أن يعيد بعض أعضاء المجلس بعض الأفراد إلى أوطانهم والوفاء بالتزامات أولئك الأعضاء في إطار مجلس الأمن، أعادوا أشخاصا فروا من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية - أناس يسعون إلى حياة أفضل، وأناس يسعون إلى الحرية، وأناس بحاجة إلى الحماية، مثل السيد كيم.

لقد التقيت مؤخرا بـ 10 شباب منشقين عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جازفوا بكل شيء من أجل الحرية، وأجهشت بالبكاء وهم يخبرونني عن هروبهم الخطير - أحيانا مرتين، حيث أعيدوا بعد محاولاتهم الأولى. وأخبروني عن الظروف المروعة التي فروا منها وعن المشاعر التي تخالجهم جراء الانفصال عن أحبائهم. قال أحد المنشقين إنه لا يريد شيئا أكثر من رؤية والده مرة أخرى. أخبرني كم يؤلمه عدم تمكنه من أن يتمنى لوالده عيد ميلاد سعيد. مع ذلك، في حين أن المنشقين الذين التقيت بهم معزولون عن بلدهم، فإنهم لم يتوقفوا بتاتا عن الحلم بمستقبل أكثر إشراقا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. لم يتوقفوا قط عن القتال من أجل أولئك الذين ما زالوا يعيشون في ظل الاستبداد. يجب أن نحذو حذو هؤلاء الناشطين الشباب، أمثال السيد كيم. إذ لا مكان في العالم المعاصر لوحشية حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ويجب على المجتمع الدولي والمجلس أن يستمر في الوقوف في وجه ذلك الظلم وأثره المزعزع للاستقرار على السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

لقد جعلت الولايات المتحدة من حقوق الإنسان محور تركيز رئيسي لرئاستنا لمجلس الأمن هذا الشهر، وسنواصل تعزيز حقوق



النظام الكوري الشمالي الخوف ويُنزَل العقاب الجماعي لإسكات المعارضين. إنه يرسل بشكل روتيني أولئك الذين ينظر إليهم على أنهم معارضون إلى معسكرات الاعتقال السياسي السرية حيث يتعرضون للتعذيب والتجويب والعمل القسري.

كوريا الشمالية هي المكان الغريب في العالم الذي تقرر فيه الحكومة ما يقرأه الناس، وما يشاهده الناس، وحتى ما يجب أن يفكر فيه الناس. وإذا قُبِضَ على شخص، لا سمح الله، وهو يشاهد فيلما أجنبيا لا تجيزه الحكومة أو وهو يتحدث إلى أجنبي، فسوف يُعاقب بشدة على هذا "السلوك الرجعي"، كما يسمونه، بما في ذلك بعقوبة الإعدام.

ولكل تلك الأسباب، تبعث جلسة اليوم برسالة تضامن قوية مع شعب محاصر بأكمله داخل سجن يعم جميع أنحاء البلد. والرسالة هي "لن ننساكم". وهذا تعبير عن التعاطف والدعم لجميع الذين، بعد فرارهم من معسكرات العمل، يصلون من أجل عدم إعادتهم إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية امتثالا لمبدأ عدم الإعادة القسرية. إنه مظهر من مظاهر الدعم لجميع السجناء السياسيين وكل الذين أُجبروا على العمل في معسكرات الاعتقال. إن جلسة اليوم هي لجميع الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية والذين يحق لهم التمتع بطفولة صحية، وليس المجاعة، والذين يحتاجون إلى تعليم جيد، وليس إلى عروض عسكرية. هذه الجلسة هي لجميع النساء والفتيات اللواتي تم الاتجار بهن قسرا وتعرضن للعنف الجنسي من قبل كبار المسؤولين العسكريين في مراكز الاحتجاز، ويتم احتجازهن في ظروف غير إنسانية وحرمانهن من الطعام.

وهذه الجلسة هي أيضا صيحة موجهة إلى نظام تظل أولويته وهاجسه العسكرية والمزيد من الأسلحة والمزيد من الصواريخ والمزيد من السياسات الداعية للحرب. إن برامج أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية غير المشروعة يتم وضعها - ونحن نعلم ذلك - في تجاهل صريح لقرارات مجلس الأمن، وفي ظل انتهاكات منهجية وواسعة النطاق وجسيمة لحقوق الإنسان ترتكبها مؤسسات ومسؤولو جمهورية

هذه الجلسة والصلة المباشرة بين حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والسلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وخارجها. كما أشكر المقررة الخاصة سالمون على تقييمها الرصين. ومن بين جميع مقرري الأمم المتحدة المعنيين بقضايا حقوق الإنسان، لدى السيدة سالمون مهمة شبه مستحيلة. إننا نثني عليها لجهودها والتزامها بمعالجة حالة حقوق الإنسان الكارثية في الدولة الأكثر سرية واستبدادا، دولة تحولت إلى ثقب أسود للمعلومات.

لقد تأثرت بشدة بالرواية القوية للسيد إلهيوك كيم لأن لها صدى معي شخصيا، وأنا متأكد من أنها كذلك بالنسبة لأي شخص عاش في ظل ديكتاتورية وحشية. وأشكره على وجوده في القاعة اليوم ومساعدتنا على التفكير بجدية في الكيفية التي ينبغي أن يتصرف بها المجتمع الدولي في مواجهة البؤس الوحشي الذي لا يزال يعاني منه يوميا أكثر من 25 مليونا من الكوريين الشماليين، دون أن تلوح له في الأفق أي نهاية.

لقد عُقدت آخر جلسة بشأن هذه المسألة في المجلس قبل ست سنوات (انظر S/PV.8130). ولذلك فإن جلسة اليوم قد طال انتظارها ولم تكن لتأتي في وقت أفضل من هذا. نحن لا نلتفت إلى الماضي؛ نحن نُطلع المجلس على أحدث المعلومات. وكما سمعنا بوضوح وصراحة من جميع مقدمي الإحاطات، لم تتحسن حالة حقوق الإنسان في كوريا الشمالية خلال هذه السنوات الست الطويلة؛ بل أنها ساءت. فلقد ازداد عدد الأشخاص الذين يعانون من الانتهاكات، واتسع نطاق البؤس الجماعي الذي يفرضه بوحشية نظام غاشم ومصاب بجنون العظمة وإجرامي.

اسمحوا لي أن أشرح بإيجاز لماذا هذه الجلسة ضرورية وهامة ومفيدة وفي وقتها المناسب. توفر لنا هذه الجلسة لحظة لإلقاء بعض الضوء على ظلام بلد لا يتسامح فيه النظام مع التعددية، ويتم فيه حظر الإعلام المستقل ومنظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية، ويتم فيه بشكل منهجي الحرمان من جميع الحريات الأساسية، بما في ذلك حرية التعبير والتجمع العام وتكوين الجمعيات والدين. يستخدم

وبعد مرور 30 عاما، نرى أن بلدي خلال ثلاثة عقود قد تطور أكثر مما تطور في السنوات الـ 300 السابقة. لم يحدث هذا بفضل أي معجزة، ولكن ببساطة نتيجة لشيء واحد بسيط: لقد فهمنا أنه يمكننا الذهاب بشكل أسرع وأبعد من خلال الاستثمار في البشر والحقوق والحريات، وفي التعاون مع الجيران والانفتاح على العالم. أولئك الذين اعتُبروا لعقود من الزمن أسوأ أعدائنا تبين أنهم في الواقع أفضل أصدقائنا.

إذا كانت كوريا الشمالية تبحث عن درس مستفاد، فإنني أقدم لها ما يلي. الأسلحة لن تغير البلد أبدا، ولن تطعم السكان أبدا، ولن تجلب الرخاء أبدا. بدلا من ذلك، الحرية وسيادة القانون والتعليم والصحة والاستثمار في رأس المال البشري والتعاون والتجارة مع الجيران هي التي ستختصر الطريق نحو المستقبل - وهو مستقبل يستحقه الكوريون الشماليون. وليس عليهم أن يذهبوا بعيدا؛ فكل ما عليهم فعله هو إلقاء نظرة عبر المنطقة منزوعة السلاح إلى الجنوب.

ولهذا ينبغي لنا، كأعضاء في المجلس، وكأصدقاء لشعب كوريا الشمالية كما أمل، أن نعتبر أنه من واجبنا المجاهرة برفض جميع انتهاكات حقوق الإنسان لأن الحقوق أو غيابها تحدد كل شيء بالنسبة للناس، بالنسبة لأولئك الذين التزمنا جميعا بوضعهم في صميم اهتمامنا وعملنا، والذين ثبت أن لهم تأثيرا مباشرا على السلم والأمن في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفي كل مكان آخر.

**السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيدة سالمون على إحاطتها الثاقبة. كما أشكر السيد إيهوك كيم، ممثل المجتمع المدني، على عرض روايته المفجعة حقا للحالة في كوريا الشمالية كما شهدتها بنفسه. ونعرب عن تقديرنا للشجاعة التي أبدتها بوجوده معنا في القاعة اليوم.

اليوم، بعد ما يقرب من ست سنوات، نجتمع من جديد في قاعة مجلس الأمن لمناقشة حالة حقوق الإنسان في كوريا الشمالية، وهي واحدة من أفظع الحالات في العالم، وآثارها على السلم والأمن الدوليين. قبل أكثر من عقد من الزمان حددت لجنة التحقيق المعنية بحقوق

كوريا الشعبية الديمقراطية الذين يخدمون الأنشطة غير القانونية للنظام. هذا النظام يسرق الطعام من مائدة الأسرة، ويحرم المستشفيات من الأدوية، ويجوع الناس في معسكرات العمل، ويسيء معاملة الأطفال، وذلك فقط من أجل الاستثمار في برامجه النووية والقذائف التسيارية.

وكل ما سبق ذكره قد أبلغ عنه باستمرار مقرر الأمم المتحدة المستقلون وورد في تقارير أخرى موثوقة. وقد أكدته أيضا صباح اليوم المفوض السامي ومقدمو الإحاطات الآخرون. ولذلك فإن جلسة اليوم هي محاولة أخرى لحشد مجلس الأمن حتى يقف في وجه السياسات والأفعال التي تعرض السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية لخطر شديد. وكما أبرزت المقررة الخاصة، يجب مساءلة نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على المسؤولية عن انتهاكاته الصارخة المتكررة للقانون الدولي وحقوق الإنسان، لا حمايته منها. وذلك لأن حماية النظام تعني معاداة الشعب.

إن لدي المزيد لأقوله، ولكنني أود أن أختتم ببضع كلمات أتمنى أن تُسمع بطريقة أو بأخرى في مكان ما في كوريا الشمالية. إنها رواية شخصية، مثل تلك التي سمعناها من السيد إيهوك كيم.

قبل أكثر من ثلاثة عقود بقليل، مثل معظم أبناء بلدي، كنت أعيش في ظل نظام لا يختلف عن النظام الحالي في كوريا الشمالية. لقد كان نظاما مصابا بجنون العظمة لدرجة أنه انهار على نفسه، وكان في عزلة تامة ومنسيا تماما في جنونه، وذلك بعد أن استثمر لعقود من الزمان في ما اعتبره أفضل سلاح للدفاع: المخابئ. فلقد تم بناء مئات الآلاف من هذه الوحوش الخرسانية بجميع الأحجام وأقيمت في كل مكان واستُخدمت كأداة دعائية فعالة لإقناع السكان المنعزلين - الذين كنت أنا جزءا منهم - بأننا نستطيع مقاومة كل هجوم أجنبي - وهو هجوم لم يأت أبدا، لأنه لم يكن لدى أحد أي نية لمهاجمة بلدي. كانت هذه المخابئ مجرد تعبير عن الأفكار المريضة لنظام المحسوبة الحزبية الذي كان بحاجة إلى إخضاع شعبه بالخوف. وعندما انتفض الشباب من أجل التغيير، في أوائل تسعينات القرن العشرين، عندما سقط الجزء الخاص بنا من جدار برلين، اكتشفنا أن الأشياء الوحيدة المتبقية لنا هي يؤسنا المطلق والمخابئ.

أربع مرات هذا العام قذائف تسليحية عابرة للقارات قادرة على الأرجح على الوصول إلى جميع أنحاء آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية وأفريقيا وحتى بعض أجزاء من أمريكا الجنوبية، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن المتعددة. وأشارت كوريا الشمالية إلى أنها ستستمر في هذه الأفعال غير المشروعة والخطيرة، بما في ذلك إنتاج الرؤوس الحربية النووية بأعداد كبيرة.

ولا يمكن للتشاك بين انتهاكات حقوق الإنسان وتحقيق السلم والأمن الدوليين أن يكون أكثر وضوحا من حالة كوريا الشمالية. ولا بد لي من التأكيد على أن معالجة هذه الشواغل العميقة أمر محوري للغاية في عمل مجلس الأمن.

وأود أن أشير إلى انتهاك خطير ترتكبه كوريا الشمالية لحقوق الإنسان: عمليات الاختطاف.

فقد اختطف عملاء كوريون شماليون العديد من المواطنين اليابانيين، بمن فيهم فتاة لا يتجاوز عمرها 13 عاما. وعمليات الاختطاف الدولية تلك تنتهك سيادة الدولة المعنية وتهدد رفاه مواطنيها وسلامتهم، مما يشكل خطرا جسيما على المجتمع الدولي. ولا يزال المختطفون عالقين وتتجدد آلامهم كل يوم، وقد أشار المفوض السامي تورك إلى أن شعور اليأس يملك الأسر المسنة على مدار الساعة لأن أحلامهم بلم الشمل لا تزال غير محققة. وقد توفي الكثيرون للأسف متأثرا بالأم الفراق والذكرى الأخيرة التي جمعتهم بأحبائهم.

بيد أن اليابان ليست الوحيدة. ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقر بأن رعايا من تايلند وجمهورية كوريا ورومانيا وسنغافورة والصين وفرنسا ولبنان وماليزيا يتشاطرون ذات الأحزان.

والإلحاح واضح. وأحث المجتمع الدولي على التكاتف للتعجيل بعودة كل المخططفين دون استثناء.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وعلى الرغم من الخطوات الواسعة التي قُطعت، يبرز المشهد الخطير لحقوق الإنسان في كوريا الشمالية وتداعياته المقلقة على السلام والأمن الدوليين بشكل صارخ.

الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لانتهاكات المنهجية والواسعة النطاق والجسيمة لحقوق الإنسان في كوريا الشمالية، والتي وُصف الكثير منها بأنها جرائم ضد الإنسانية.

واليوم، كما أشار مقدمو الإحاطات، نرى أن نفس الأنماط المثيرة للقلق لا تزال قائمة. ولا تزال الحالة المزرية لحقوق الإنسان في كوريا الشمالية قائمة كذلك دون أن يلوح في الأفق أي تحسن أو حتى بوادر على ذلك. وترى اليابان أن ذلك الوضع مقلق وغير مقبول. وما ذكره مقدمو الإحاطات يؤكد أيضا ما خلصت إليه اللجنة من أن كوريا الشمالية لا مثيل لها في انتهاكات حقوق الإنسان في العالم المعاصر.

وسبب حالة الجمود تلك واضح. فكوريا الشمالية تفرض على شعبها بقوة سعي النظام، لا سيما تطويره غير المشروع للأسلحة النووية والقذائف. وذلك وحده يوضح بشكل مقنع الصلة الوثيقة بين انتهاكات كوريا لحقوق الإنسان وسعيها لتحقيق طموحها العسكري، ولكن الأمر لا ينتهي عند هذا الحد. فقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة تكشف عن جانب آخر من مخطط كوريا الشمالية المقلق: استغلال أفراد شعبها في الخارج الذين ترسلهم إلى الشواطئ الأجنبية. أولئك الأفراد العالقون في حياة الاسترقاق، وجهودهم تدعم بشكل مباشر برامج كوريا الشمالية غير المشروعة للأسلحة النووية والصواريخ.

والأسوأ من ذلك هو الحرمان الذي يمارسه النظام ضد شعبه في الداخل. فما فتئت كوريا الشمالية توجه مواردها الأساسية إلى تطويرها غير المشروع للأسلحة النووية والقذائف على حساب رفاه الشعب في كوريا الشمالية، في حين أن لديهم احتياجات كبيرة لا تلبى. ووفقا لتقرير عام 2023 عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، يعاني قرابة نصف السكان من نقص التغذية في كوريا الشمالية. وهذا رقم مذهل - 12 مليون شخص. فكم عدد الأقواه كان يمكن إطعامها وكم عدد الأرواح كان يمكن منحها حياة أفضل، بما في ذلك جيل الشباب، لو كانت تلك الموارد قد وُجّهت بشكل صحيح؟

فلنضع الأمور في سياقها، كوريا الشمالية أطلقت عددا قياسيا من القذائف بلغ 70 قذيفة أو أكثر في العام الماضي، وقد أطلقت بالفعل

وينبغي لنا ألا ننسى ضحايا الاختفاء القسري، بما في ذلك في كوريا الجنوبية واليابان.

ولا تزال الحالة الإنسانية مأساوية أيضا. وتستمر معاناة السكان من انعدام الأمن الغذائي وظروف الاحتجاز المقلقة والظروف الصحية المزمنة. ويعاني ما يقرب من 20 في المائة من أطفال كوريا الشمالية من توقف النمو.

وعلى الرغم من النداءات المتكررة التي يوجهها المجتمع الدولي، يرفض نظام بيونغ يانغ التعامل مع مختلف آليات الأمم المتحدة المعنية بحماية حقوق الإنسان.

وتتشي فرنسا على عمل المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وعمل المقررة الخاصة والمهمة الموكلة إليها. وبالرغم من عدم تمكنهما من دخول البلد، فإنهما يواصلان توثيق حالة حقوق الإنسان والانتهاكات التي يرتكبها النظام. ويجب أن يستمر دعمهما في تنفيذ ولايتهما، لأن مهمتهما ذات أهمية أساسية.

ويجب على كوريا الشمالية أن تكف عن انتهاكاتها الجسيمة. ويجب أن تستأنف التعاون مع الأمم المتحدة وأن تمتثل للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني دون إبطاء.

وفرنسا تدعو كوريا الشمالية إلى استئناف حوارها مع المجتمع الدولي وتيسير عودة العاملين الدوليين في المجال الإنساني والبعثات الدبلوماسية إلى أراضيها. ومن الضروري أن يتيح نظام بيونغ يانغ لموظفي الأمم المتحدة العودة إلى كوريا الشمالية وأن يضمن وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن ودون عوائق عبر أراضيها، حتى يتسنى إيصال كافة المساعدات اللازمة إلى سكانها.

**السيد بيرييس لوس (إكوادور)** (تكلم بالإسبانية): أعرب عن امتناني للإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، السيد فولكر تورك، والمقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، السيدة إليزابيث سالمون. وأشعر بالامتنان أيضا للشهادة التي أدلى بها

ويتعين على كوريا الشمالية أن تصغي إلى رسائل المجلس اليوم. فقد حان الوقت لأن تشرع في اتخاذ تدابير ملموسة للتصدي للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان ووقف برامجها غير المشروعة للأسلحة النووية والصواريخ والامتثال التام لجميع القرارات ذات الصلة والعودة إلى الحوار.

وفي الوقت نفسه، يقع على عاتق مجلس الأمن أن يبرز باستمرار الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى أن تعيد كوريا الشمالية ضبط موقفها من حقوق الإنسان وتلتزم حقا بتعزيز السلم والأمن الدوليين. ويجب أن نواصل عملنا.

**السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا)** (تكلمت بالفرنسية): أشكر مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، السيد فولكر تورك، والمقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، السيدة إليزابيث سالمون، على إحاطتهما الزاخرتين بالمعلومات. وأود أن أشيد بما أبداه إلهيوك كيم من شجاعة وهو يدلي بشهادته المؤثرة. وأشكره على انضمامه إلينا اليوم.

وتؤيد فرنسا تأييدا تاما عقد هذه الجلسة، لأن حقوق الإنسان تشكل إحدى الركائز الأساسية للأمم المتحدة. ويجب على مجلس الأمن أن يواصل التصدي للانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان في كوريا الشمالية. إذ أن تلك الانتهاكات تقوض السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

وبينما يواصل نظام كوريا الشمالية برامجها النووية والصاروخية بوتيرة لم يسبق لها مثيل، في تحدٍ لجميع قرارات مجلس الأمن المتخذة في هذه القاعة، تظل حالة حقوق الإنسان في كوريا الشمالية باعثة على القلق.

وعلى الرغم من الدعوات المتكررة من جانب المجتمع الدولي لاحترام حقوق الإنسان في كوريا الشمالية، لم يتغير شيء في السابق ولا شيء يتغير حاليا. وينتهك النظام الحقوق والحريات الأساسية للكوريين الشماليين بشكل ممنهج، ما بين سوء المعاملة وعمليات الاحتجاز والاعتقال التعسفية وتشتت الأسر على نطاق واسع.

وعلاوة على ذلك، يشير المجلس نفسه في قرارات عام 2017 التي ذكرتها إلى حالة انعدام الأمن الغذائي الشديد الذي يواجهه سكان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك عدد كبير جدا من النساء الحوامل والمرضعات والأطفال دون سن الخامسة المعرضين لخطر سوء التغذية، حيث يعاني ربع مجموع السكان من سوء التغذية المزمن ويعاني 41 في المائة منهم من نقص التغذية. ويحث وفد بلدي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إنهاء انتهاكات حقوق الإنسان وبرامجها لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية بطريقة كاملة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها. كما نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على حل مسألة المختطفين وإعادتهم فوراً، بمن فيهم المواطنون اليابانيون ومواطنو جمهورية كوريا. والاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة التحقيق بشأن حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قبل 10 سنوات لا تزال صالحة اليوم. ولذلك، فإنني أكرر التأكيد على ضرورة أن يواصل مجلس الأمن النظر فيها بغية اتخاذ قرارات تكفل المساءلة وتعزز السلام والاستقرار في المنطقة والعالم.

**السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية):** أبدأ بالإشارة إلى أهداف هذه الجلسة وأعيد تأكيد دعم غانا لركيزة حقوق الإنسان في عمل الأمم المتحدة.

نشكر مقدمي الإحاطات على وجهات نظرهم ونحث هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة على بذل المزيد من الجهود لمساعدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الوفاء الكامل بالتزامها بتعزيز وحماية حقوق مواطنيها. وفي ذلك الصدد، نرحب بعمل آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ونقدر جهودها لزيادة الوعي بالثغرات التي يلزم معالجتها بغية ضمان الاحترام الكامل لحقوق شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الإنسانية. ونؤيد عمل المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وسنواصل المشاركة مشاركة بناءة في إطار اللجنة الثالثة بشأن حالة حقوق الإنسان في ذلك البلد.

السيد إلهيوك كيم. وأنهو بحضور الممثل الدائم لجمهورية كوريا في هذه الجلسة.

عندما طلبت الأمم المتحدة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إبداء رأيها بشأن تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان 17/46، ردت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأنها لا تعترف بقرارات ذلك المجلس، الذي تعتبر قراراته نتاج سياسات عدائية. فكيف إذن يمكن القول أن حالة حقوق الإنسان في بلد ما يجب أن تخضع للاختصاص الحصري لمجلس حقوق الإنسان، في حين أن ذلك البلد يرفض الامتثال لأحكام القرارات ذات الصلة الصادرة عن تلك الهيئة أو حتى قرارات الجمعية العامة؟ وقد أدانت الجمعية العامة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، باتخاذها قرارها 226/77 المؤرخ 15 كانون الأول/ديسمبر 2022، لتحويلها مواردها من كفالة رفاه شعبها إلى تطوير أسلحة نووية وقذائف تسيارية.

وأجد لزماً علي أن أذكر بأن مجلس الأمن نفسه قد رد على هذه المسألة من خلال قراراته 2321 (2016) و 2371 (2017) و 2375 (2017) و 2397 (2017)، التي تؤكد ضرورة أن تحترم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتكفل رفاه شعبها وكرامته المتأصلة، بينما تشجب أيضاً المصاعب الشديدة التي يتعرض لها شعب ذلك البلد. وعلاوة على ذلك، أدان المجلس جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في كل قرار من تلك القرارات،

”لـسـعيها وراء الأسلحة النووية والقذائف التسيارية بدلا من أن تُعنى برفاه شعبها، بينما الناس في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لديهم احتياجات كبيرة لم تلب بعد“.

وبالطبع، تعتقد الإكوادور أنه لا يوجد مبرر لأي كان أن يمتلك أسلحة نووية وأنه يجب القضاء عليها تماما، لا سيما بالنظر إلى أنها في عام 2022 مثلت نفقات عالمية تزيد عن 82 بليون دولار في وقت يتزايد فيه انعدام الأمن الغذائي والمجاعة في العالم. لكن التدهور المستمر في حالة سكان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يشكل نقیضا حادا لتكديس الأسلحة والبرنامج النووي، وهو المسؤول في حد ذاته عن تفاقم التوترات في شبه الجزيرة الكورية وفي العالم.



ولئن كان يساورنا القلق إزاء حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإننا نعتقد اعتقاداً راسخاً أن مسائل حقوق الإنسان الخاصة ببلدان معينة ينبغي أن تعالجها هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، مع الاستثناء الضيق والمحدود أن يكون الحالات التي يؤدي فيها انتهاك منهجي وواسع النطاق لحقوق الإنسان إلى تفاقم حالة النزاع المستمرة والتي تكون فيها الدولة إما غير قادرة على معالجة المسألة أو غير راغبة في ذلك، كما يتم التحقق منها من قبل مصادر مستقلة. ولذلك، فإننا نعرب عن تحفظات بشأن مواصلة المجلس النظر في هذه المسألة ونحث هيئات وآليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان ذات الولايات القائمة على مواصلة جهودها لجمع كل المعلومات والبيانات المتاحة والإبلاغ عن حالة حقوق شعب كوريا الشمالية الإنسانية.

وفي الختام، تكرر غانا تأكيد دعمها لركيزة حقوق الإنسان في عمل الأمم المتحدة، وتحت على الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأشخاص من دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، على النحو الذي تدعو إليه الفقرة 3 من المادة 1 من ميثاق الأمم المتحدة.

**السيدة شاهين (الإمارات العربية المتحدة):** بداية، السيد الرئيسة، أشكر مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، السيد فولكر تورك، على إحاطته. كما استمعنا إلى إحاطة المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إليزابيث سولومون؛ وإلى الإحاطة المؤثرة لممثل المجتمع المدني السيد كيم ومناشدته.

تدين دولة الإمارات مواصلة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تطوير قدراتها النووية وصواريخها الباليستية، التي تشكل تهديداً واضحاً، ليس فقط للدول المجاورة، وإنما أيضاً للسلم والأمن الدوليين. ونطالب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باحترام القانون الدولي، ووقف انتهاكاتها الصارخة، والامتنثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك وقف الاستمرار في إطلاقها للقذائف التسيارية.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نشدد على أهمية احترام كامل نطاق حقوق الإنسان في الحفاظ على كرامة جميع الأشخاص وعلى تقدم المجتمعات واستقرارها. ونشدد على ضرورة عدم تسييس مسائل حقوق الإنسان وإيلاء الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نفس الاهتمام الذي يولى للحقوق المدنية والسياسية. فذلك أمر هام لاستدامة السلام في جميع أنحاء العالم. ويصادف هذا العام أيضاً الذكرى السنوية السبعين لاتفاق الهدنة الكورية. وينبغي أن يحفزنا الاحتفال جميعاً على تعزيز السلام والدعوة إلى المصالحة. وتأمين لم شمل الأسر المشتتة هو أحد سبل بناء الثقة وسط الشعب الكوري، ويمكن أن يؤدي أيضاً دوراً هاماً في تعزيز المصالحة والسلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية والمنطقة بشكل عام. ولذلك، فإننا نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا على إعطاء الأولوية للعمل على إيجاد سبل لاستئناف لم الشمل، سواء عبر الإنترنت أو بغيره.

ونناشد سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إطلاق سراح الرعايا اليابانيين الـ 17 الذين اعترفت حكومة اليابان رسمياً بأنهم اختطفوا وإعادتهم. كما ندعو سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى تزويد أسر جميع الأشخاص الذين اختطفوا أو اعتبروا مختفين قسراً بمعلومات شاملة عن مصيرهم وأماكن وجودهم، إن كانوا قد بقوا على قيد الحياة، والسماح لأولئك الذين ما زالوا على قيد الحياة وذريتهم بالعودة فوراً إلى بلدانهم الأصلية، بالتعاون الوثيق مع أسرهم وبلدانهم الأصلية، لتحديد هوية الرفات المادية للذين توفوا وإعادتها إلى أوطانهم.

وتشير غانا إلى التحديات المتزايدة في جمع معلومات مستقلة وموثوقة بها عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ تفشي جائحة مرض فيروس كورونا. ونحث على الانخراط البناء بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والأمم المتحدة لدعم الجهود الرامية إلى ضمان حقوق الإنسان لمواطنيها وتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة.



الإنسان. كما نؤكد في الوقت ذاته على أهمية أن يتبنى مجلس الأمن نهجا موحدا في التعامل مع الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين، بما فيها شبه الجزيرة الكورية.

**السيد هاوري (سويسرا) (تكلم بالفرنسية):** نشكر مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، السيد فولكر تورك، والمقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، السيدة إليزابيث سالمون، على إحاطتهما. ونرحب أيضا بمشاركة السيد إلهيوك كيم في جلسة اليوم ونشكره على عرض قصته الشجاعة.

في كل شهر طوال هذا العام تعين على مجلس الأمن أن يجتمع لتتاول مسألة البرنامج النووي والقذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية - ولسبب وجيه، نظرا للتهديد الذي تشكله تلك الأسلحة على السلم والأمن. وفي الوقت نفسه، انقضت ست سنوات تقريبا منذ أن ناقش المجلس رسميا حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولذلك تأتي جلسة اليوم في الوقت المناسب تماما. لقد سمعنا للتو عن الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان المستمرة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتي قد يشكل بعضها جرائم ضد الإنسانية. ونعلم أيضا أن البلد، بتخصيص موارده للبرامج العسكرية والنووية المكلفة، يفتقر بشدة إلى القدرة على تلبية احتياجات سكانه. ودعونا لا ننسى أن هؤلاء السكان يواجهون مستويات متزايدة من انعدام الأمن الغذائي والفقر، وقد ازدادت حالتهم سوءا بسبب حالة العزلة الشديدة الناجمة عن الجائحة. وقد ازدادت الحالة سوءا بسبب الخيارات السياسية للحكومة وعدم إمكانية وصول الجهات الفاعلة في العمل الإنساني بسرعة ودون عوائق، وهو أمر يجب ضمانه.

في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تُستخدم المراقبة والإكراه والخوف والعقاب لخنق حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي. وقائمة انتهاكات حقوق الإنسان في البلد طويلة، بما في ذلك التعذيب والاحتجاز التعسفي والنقل القسري للسجناء السياسيين إلى المعسكرات، وهي مجرد أمثلة قليلة على تلك الانتهاكات الخطيرة

تولي دولة الإمارات اهتماما بالغا للقانون الدولي لحقوق الإنسان، لا سيما المسؤولية الأساسية للدول في حماية وتعزيز حقوق الإنسان داخل أراضيها ولايتها القضائية، وهو مبدأ أساسي لمنظومة الأمم المتحدة. ولا تزال تقارير الأمم المتحدة بشأن الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مقلقة جدا، بالإضافة إلى العنف الجنسي والجسدي ضد النساء والفتيات، واختطاف الرعايا الأجانب، ومخاوف أخرى، إذ أشارت تقارير أممية إلى أن هناك أكثر من 40 في المائة من السكان يعانون من نقص حاد في الغذاء، وأن حوالي 20 في المائة من الأطفال يعانون من توقف النمو. ومن هذا المنطلق، تؤكد بلادي على أهمية تعزيز أطر التعاون بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأجهزة وآليات ولجان الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، بما فيها مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، والانخراط بشكل إيجابي وفعال مع تلك الآليات، بما يساهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

كما تشير بلادي هنا إلى أن المنظمات الإنسانية تقدم خدماتها على أساس مبادئ الإنسانية والحياد وعدم التحيز، وأن عملها النشط وغير المسيس ساهم سابقا في تحسين أوضاع المدنيين في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وعليه نأمل بعودة قريبة للأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للعمل من أجل دعم ومساعدة المحتاجين. كما نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على منح الأولوية لسلامة شعبها وتوجيه محدودية الموارد لتحقيق الأمن الغذائي وتلبية الاحتياجات الإنمائية.

وختاما، تؤكد دولة الإمارات على أهمية إنهاء دوامة التصعيد والمواجهة والجمود، وذلك من خلال انتهاج سبل الحوار البناء والدبلوماسية الهادئة، وبعيدا عن التهديد والاستفزاز، بوصفه السبيل الأمثل لتخفيف التوترات وإعادة بناء الثقة، وبما يدعم تحقيق الأمن والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. ونشجع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التعاون مع أجهزة الأمم المتحدة ومع المجتمع الدولي بشأن كافة القضايا المتعلقة بالسلم والأمن وعدم الانتشار وحقوق

كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن مسألة حقوق الإنسان، وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الدخول في حوار والتعاون مع الآليات الدولية.

**السيد فرنانديز (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية):** تود موزامبيق أن تشيد بالسيد فولكر تورك، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ليس على إسهامه الهام في هذا الموضوع فحسب، بل أيضا على عمله الدؤوب في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم. ونشكر السيدة إليزابيث سالمون، المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والسيد إلهيوك كيم، عضو المجتمع المدني، على إحاطتهما. ونوه بحضور الممثل الدائم لجمهورية كوريا في هذه الجلسة.

لقد أدرجت منظمتنا، منذ إنشائها، في ميثاق الأمم المتحدة وبعبارات واضحة جدا إيماننا الجماعي بحقوق الإنسان الأساسية، وبكرامة الفرد وقدره، وبحقوق المتساوية للرجل والمرأة. ولهذا السبب نعتقد أن حماية حقوق الإنسان تكتسي أهمية قصوى للسلم والأمن الدوليين. علاوة على ذلك، تشمل ولاية مجلس حقوق الإنسان "الإسهام، من خلال الحوار والتعاون، في منع حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان والاستجابة فورا في الحالات الطارئة المتعلقة بحقوق الإنسان" (انظر قرار الجمعية العامة 60/251، الفقرة 5 (و)). لذلك، وعشية الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تكرر موزامبيق تأكيد ضرورة الامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وجميع صكوك الأمم المتحدة المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. ويمكنها أن تؤدي دورا رئيسيا في تهيئة بيئة سلمية في شبه الجزيرة الكورية.

وفي هذا الإطار، تستحق الحالة في شبه الجزيرة الكورية اهتمامنا. ونحن بحاجة إلى اتخاذ تدابير بناءة ترمي إلى إنهاء التوترات الحالية وجميع الأنشطة التي تقوض السلام والاستقرار في المنطقة. ومن الضروري أيضا بناء الجسور من خلال الحوار، وتعزيز الثقة المتبادلة، واستئناف محادثات السلام بين البلدين المتجاورين وفي المنطقة بأسرها.

والمنهجية. وبالنظر إلى ذلك الأفق الكئيب، نذكر بأن حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة وغير قابلة للتصرف. ونذكر أيضا بالتزام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوضع حد فوري لجميع الانتهاكات والتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. لقد صدقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوجه خاص على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي حين أن كل انتهاك لحقوق الإنسان يتطلب ردا، فإن حالة النساء والفتيات الكوريات هي أيضا مدعاة للقلق. وكما ذكرت المقررة الخاصة، هناك حاجة إلى توفير حماية فعالة لضحايا العنف الجنسي والجنساني والناجين منه، فضلا عن سياسة للوقاية. فهذا في مصلحة كل مجتمع. بالإضافة إلى ذلك، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مطالبة أيضا بالانضمام إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. إن العدالة والمساءلة هما وحدهما القادran على منع تكرار مثل هذه الانتهاكات. ولذلك فإن مكافحة الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أمر حيوي. ويجب مساءلة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان عن أفعالهم. ونقترح أن يدرس المجلس جميع الخيارات المتاحة له لضمان عدم استمرار إفلات مرتكبي تلك الانتهاكات من العقاب.

أخيرا، ومن أجل التصدي لتحديات حقوق الإنسان، نحتاج إلى معلومات موثوقة. ولهذا السبب نقدر جهود جميع الذين يجرون بحثا بشأن هذه المسألة، بما في ذلك المجتمع المدني. كما ندعو حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى إتاحة إمكانية وصول مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمقررة الخاصة.

إن الحالة الخطيرة لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تهدد الاستقرار والسلام في المنطقة وخارجها. ولذلك لا يمكن للمجلس أن ينسى شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ويجب أن يعمل من أجل إحداث تغيير إيجابي ودائم للشعب الكوري. وتشجع سويسرا الدول الأعضاء على مواصلة العمل مع جمهورية

السكان المدنيين في البلد. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء الاستنتاجات التي توصل إليها فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006) والتي خلصت إلى أن نظام الجزاءات في حد ذاته كانت له آثار غير مقصودة على الحالة الإنسانية. ويجب أن نبذل المزيد للتخفيف من حدتها.

ولذلك، نكرر دعوتنا إلى عملية مشاركة مستدامة مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولا يمكن البدء في معالجة القضايا العديدة في الملف إلا من خلال الحوار، بما في ذلك حالة حقوق الإنسان بجميع أبعادها. والعزلة لا تساعد شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولا تقربنا من هدفنا المتمثل في جعل شبه الجزيرة الكورية سلمية ومستقرة وخالية من الأسلحة النووية.

**السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية):** تعارض الصين نظر المجلس في حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وموقفنا واضح وضوح الشمس. ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة، فإن المسؤولية الرئيسية للمجلس هي صون السلم والأمن الدوليين، وليس معالجة قضايا حقوق الإنسان. وحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. وفي الوقت الحاضر، فإن الوضع الدولي محفوف بالتغيير والاضطراب وبالأزمات والتحديات من كل نوع. والعالم الذي نعيش فيه يواجه تزايد عدم الاستقرار وعدم اليقين. وينبغي للمجلس أن يركز على الوفاء بمسؤوليته بموجب الميثاق، والسعي إلى تعزيز التسوية السلمية للنزاعات، وحل المواجهات الجيوسياسية، والتعامل مع القضايا الرئيسية والمُلحة التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

وظلت الحالة في شبه الجزيرة الكورية متوترة واشتدت حدة المواجهات لبعض الوقت الآن. وينبغي لجميع الأطراف أن تمارس الهدوء وضبط النفس، وأن تبذل جهوداً أكبر لتحقيق السلام والاستقرار، وأن تمتنع عن الأقوال والأفعال الاستفزازية والتصعيدية. وفي هذا الوقت المعقد والحساس، ينبغي للمجلس أن يضطلع بدور بناء في استئناف الحوار وتخفيف حدة التوترات. ودفعه إلى النظر في حالة حقوق

وتؤيد موزامبيق جميع الجهود التي يبذلها أعضاء المجلس، فضلاً عن جميع الدول الأعضاء الأخرى، لتعزيز وصون السلم والأمن الدوليين، وتخفيف حدة التوترات المستمرة في شبه الجزيرة الكورية، وبدء حوار بناء وموثوق به يؤدي إلى السلام والاستقرار الدائمين.

وفي الختام، ينبغي أن تركز جميع الجهود التي يبذلها أعضاء المجلس على تعزيز الحوار وبناء الثقة بين جميع الأطراف من خلال الجهود الدبلوماسية ومبادرات الحوار، لتعزيز السلم والأمن في المنطقة بغية إنهاء التوترات في شبه الجزيرة الكورية.

**السيد فرانسوا دانيز (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيد فولكر تورك والسيدة إليزابيث سالمون على إحاطتيهما الشاملتين. كما أشكر السيد إلهيوك كيم على شهادته.

وما فتئ موقف البرازيل يتمثل في أن المناقشات بشأن مسائل حقوق الإنسان ينبغي أن تُجرى في المحافل المناسبة. وتكون تلك المناقشات أكثر فعالية عندما تتجنب الاتهامات بالانتقائية وتسعى إلى إعمال الحقوق للجميع. ودافعت البرازيل عن إنشاء منتدى بناءً وعالمي وغير انتقائي وغير ميسس لحقوق الإنسان في جنيف في عام 2006. ولهذا السبب، نشترك بنشاط في مجلس حقوق الإنسان، وكذلك في الهيئات الأخرى المكرسة لتلك المسألة ذات الأهمية الحيوية. ومع التسليم بأن المادة 2 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس تنص على أن يدعو الرئيس إلى عقد جلسة لمجلس الأمن بناءً على طلب أي عضو من أعضاء المجلس، فإن من واجبنا أن نذكر الأعضاء بأن موضوع الجلسة يجب أن يندرج ضمن ولاية المجلس.

ولا تزال البرازيل تشعر بالقلق إزاء التقارير المستمرة عن الانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وقد شاركت في المناقشات بشأن هذا الموضوع في هيئات الأمم المتحدة المناسبة. وأيدت البرازيل أيضاً القرارات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سواء في مجلس حقوق الإنسان أو في اللجنة الثالثة للجمعية العامة. وبنفس القدر من الصراحة، استرعينا الانتباه إلى الحالة الإنسانية الخطيرة التي يواجهها

مجلس حقوق الإنسان التي تواصل تسليط الضوء على القائمة الطويلة لانتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث داخل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على الرغم من الغياب التام للتعاون من جانب سلطات الدولة.

لقد انقضى ما يقرب من 10 سنوات منذ أن كشفت لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن انتهاكات ممنهجة وواسعة النطاق وخطيرة تصل إلى حد الجرائم ضد الإنسانية. والانتهاكات مستمرة وترتبط ارتباطاً جوهرياً بالتهديدات التي تشكلها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للسلم والأمن الدوليين. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التقيد بالتزاماتها الدولية بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويجب عليها أن تتخلى تماماً وبشكل يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه عن برامجها النووية والبرامج المتعلقة بالقذائف التسيارية وأن تعود إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية و ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ولا يزال المدنيون في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يعيشون في مناخ من الخوف الذي تنثريه الحكومة. وكما سمعنا اليوم من مقدمي الإحاطات الإعلامية، لا تزال الحالة الإنسانية في البلد متردية، مع مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي ومعاناة قطاعات كبيرة من السكان من سوء التغذية المزمن. ويتأثر الأطفال بشكل خاص بهذه الحالة. ويجب على سلطات كوريا الشمالية أن تسمح للمنظمات الإنسانية الدولية بتقديم المساعدة السريعة ودون عوائق إلى الفئات الأكثر ضعفاً، بما في ذلك السجناء.

ونأسف للتقارير التي تفيد بأن النظام يستخدم الغذاء وسيلة لفرض سيطرة الدولة مع تحويل الموارد إلى أهداف عسكرية بما في ذلك عمليات إطلاق القذائف التسيارية العديدة التي شهدناها في العام الماضي. كما تبعث على القلق الشديد القيود المنتظمة المفروضة على حرية الفكر والتعبير وحرية التنقل. وتستمر عمليات الاعتقال والاحتجاز والاختفاء

الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لن يساعد على تخفيف حدة الحالة بل سيؤدي إلى تصعيدها. إنه أمر غير مسؤول وغير بناء وينطوي على إساءة استخدام لسلطة المجلس. وإذا كانت البلدان المعنية مهتمة حقاً بالسلام والاستقرار الإقليميين ورفاه شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ينبغي لها أن تتخذ إجراءات ملموسة وتقدم مقترحات ملموسة لتعزيز الثقة المتبادلة واستئناف المحادثات. وينبغي لها أن تدعم تعديل الأحكام المتعلقة بالجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولا سيما في مجال سبل عيش الشعب، وأن ترفع فوراً التدابير القسرية الانفرادية التي أدت إلى تدهور حالة حقوق الإنسان في البلد.

ولا تزال مسألة شبه الجزيرة الكورية مستمرة حتى يومنا هذا بوصفها من مخلفات الحرب الباردة. إنها أساساً مسألة سياسية وأمنية. والضجة التي أثّرت في مجلس الأمن فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي محاولة لتحويل الانتباه والتصل من المسؤولية وممارسة الضغط. ولن تساعد في حل المشكلة ولن تؤدي إلا إلى المزيد من الضرر. وما ينبغي للبلدان المعنية أن تفعله حقاً هو إظهار الإرادة السياسية واتخاذ إجراءات عملية للاستجابة للشواغل المعقولة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وبذل الجهود لتهيئة الظروف المؤاتية لاستئناف المحادثات.

وفي الختام، أود أنؤكد مجدداً أن الصين لا تزال ملتزمة بصون السلام والاستقرار، وإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، وتسوية النزاعات من خلال الحوار والمشاورة. ونحن على استعداد لمواصلة الاضطلاع بدور بناء في تشجيع التوصل إلى حل سياسي لمسألة شبه الجزيرة الكورية وفي تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في شمال شرق آسيا.

**السيدة غات (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر المفوض السامي تورك والمقررة الخاصة سالمون على إسهاماتهما القيمة. كما أشكر السيد إلهيوك كيم على شهادته القوية والشجاعة.

وتدرك مالطة الصلة التي لا تنفصم بين حقوق الإنسان والنهوض بالسلم والأمن الدوليين. ونشيد بعمل هيئات وآليات حقوق الإنسان مثل

الشعبية الديمقراطية استغلالا بشريا أيضا. وندعو الدول إلى إعادة جميع مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين يحصلون على دخل خاضع لولايتها إلى أوطانهم بما يتفق تماما مع القانون الدولي. ختاماً، أود أن أذكر جميع الأعضاء في مجلس الأمن بهدفنا المشترك: تحقيق السلام ونزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية. إن حقوق الإنسان ليست مسألة اختيارية كما أنها ليست شاغلا معزولاً، بل إنها الأساس الذي يجب أن تبنى عليه شبه جزيرة كورية مستقرة وسلمية.

**السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** نشهد اليوم مرة أخرى محاولة وقحة من جانب البلدان الغربية في مجلس الأمن ورئاسة الولايات المتحدة لاستخدام المجلس للهووس بمخططاتها المسيئة التي تخدم مصالحها الذاتية. ولا يمكن ربط هذه الجلسة بأي حال من الأحوال بالتطورات في الميدان ولم تدرج منذ البداية في مشروع برنامج العمل الذي اقترحه رئاسة الولايات المتحدة في بداية الشهر. ومن الواضح أن زملاءنا في الولايات المتحدة قد حاولوا تجنب الانتقادات المبررة من قبل أعضاء مجلس الأمن بعد أن فهموا مدى استقزاز تلك الفكرة. ويدل تعميم ألبانيا والولايات المتحدة واليابان مذكرة مفاهيمية كانت قد أعدتها سلفاً على أعضاء المجلس تدعو الأعضاء المجلس إلى تركيز المناقشات على حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في سياق السلم والأمن الدوليين بشكل واضح على أن الاستقزاز كان مخططاً له مسبقاً.

أود أن أشدد على أنه واستناداً إلى الممارسة المتبعة منذ أمد بعيد، لا تعمم رئاسة مجلس الأمن هذه المذكرات المفاهيمية إلا فيما يتعلق بالأحداث الرئيسية التي تنظمها وأنه تتاح للرئاسة في هذه الحالة فرصة كافية لتحديد موضوع المناقشة وشكلها. لذلك، نتساءل، سيدتي الرئيسة، عما إذا كانت جلسة اليوم حدثاً آخر مميزاً لرؤاستكم. وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا لم يعلن عنها على نحو مناسب في بداية الشهر؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، فعلى أي أساس تعطي الولايات المتحدة وألبانيا واليابان لنفسها الحق في توجيه المناقشات في مجلس الأمن؟ إن هذه الأفعال ليست سوى انتهاك صارخ للممارسة المتبعة في أعمال المجلس.

القسري العشوائية التي تؤثر أيضاً على العائلات الممتدة للمتهمين بأنهم "خونة" بواسطة استخدام النظام لمراكز الاحتجاز والسجون على نطاق واسع.

ويحول التمييز ضد النساء والفتيات بسبب انتشار القوالب النمطية الجنسانية وأوجه القصور المعيارية دون تحقيق المساواة بين الجنسين. وبسبب ضعف أنشطتهن السوقية أصبح هدفاً لسيطرة النظام. وكما لاحظت المقررة الخاصة سالمون، فإن سلطات كوريا الشمالية تخضع النساء المحتجزات لظروف غير إنسانية، بما في ذلك التعذيب والسخرة والعنف الجنسي والحرمان من الطعام. ونتفق مع توصيتها بمعالجة الأسباب الجذرية الأبوية للعنف الجنساني وتعزيز وعي المرأة بحقوقها وإشراك الرجال في سياق إيجاد حل لإنهاء العنف ضد المرأة. وعلاوة على ذلك فإن التقارير المتعلقة بالسخرة وعمل الأطفال قسراً تبعث على القلق على الرغم من ادعاءات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإنكارها لهذه الممارسات التي تشكل انتهاكاً خطيراً لحقوق الطفل.

اختطفت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أيضاً رعايا أجنبية خارج حدودها ولا يزال مصير العديد منهم مجهولاً. عليه تدعو مالطة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى تقديم معلومات كاملة عن جميع الأشخاص الذين اختطفوا واحتجزوا بصورة غير قانونية والإفراج فوراً عن جميع المختطفين. ونشدد على وجوب مساءلة حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن ممارساتها البغيضة ضد شعبها، بما في ذلك الاتجار بالنساء والفتيات واستغلال الأطفال.

ويجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتعاون تعاوناً مشمراً مع هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان وأن تشرع في حوار مع المقررة الخاصة والمكلفين بولايات مواضيعية في إطار الإجراءات الخاصة وأن تدعوهم إلى زيارات قطرية رسمية.

كما ندعو الدول إلى التنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب نظام الجزاءات والامتناع عن المشاركة في أي انتهاكات للجزاءات أو المساعدة فيها. وبالمثل يعدُّ استغلال إيرادات العمال الكوريين الشماليين في الخارج لتمويل برنامج الأسلحة غير المشروع لجمهورية كوريا



والبيانات الخطيرة تعارض بشكل مباشر هدف تخفيف حدة التوترات في شبه الجزيرة وإيجاد سبل لحل المشكلة بالوسائل السياسية والدبلوماسية، على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويستند ذلك إلى الموقف المعرب عنه بوضوح من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتاريخ الطويل للمسألة الذي يشير بوضوح إلى أنه لا سبيل إلى حل المشاكل القائمة إلا من خلال الحوار والتفاعل البناء مع مراعاة الشواغل والحقوق المشروعة لجميع الدول المعنية، بما فيها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بطبيعة الحال. كما تؤكد الأحداث الأخيرة أن الامتناع عن الأعمال الاستفزازية والعودة إلى طاولة المفاوضات يعدان السبيل الوحيد الممكن لحل جميع المشاكل. في ذلك الصدد، نلفت الانتباه مرة أخرى إلى خطة العمل الروسية - الصينية للتوصل إلى تسوية شاملة للحالة في شبه الجزيرة الكورية والتي تشمل اتخاذ خطوات ملموسة في مختلف المجالات.

وبالتالي فإن هذه الجلسة مثال على النفاق الواضح من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها - الذين يواصلون حتى وهم يتكلمون عن حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية - قمعهم المستمر لشعب كوريا الشمالية بفرض جزاءات انفرادية غير إنسانية. واليوم لم نسمع شيئاً من ممثلي الأمم المتحدة أو زملاننا الغربيين عن مدى معاناة الناس نتيجة لتلك التدابير. ويشير ذلك أيضاً إلى عدم جدوى مناقشة اليوم التي يتمثل هدفها الوحيد في تلبية المعايير الغربية المزدوجة فيما يتعلق بأعمال مجلس الأمن وحقوق الإنسان على حد سواء.

إننا مقتنعون بأنه ينبغي للمجلس والأمم المتحدة بشكل عام ألا يخوضا في سياسة الولايات المتحدة وحلفائها المتمثلة في استخدام حقوق الإنسان ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة. وتلك الأفعال هي التي تمثل التهديد الرئيسي للسلم والأمن، الأمر الذي لاحظته عشرات الدول في مختلف مناطق العالم. وبالتالي فإن أي مناورات تجريها واشنطن وحلفاؤها لن تخدع أحداً.

**السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر المفوض السامي تورك والمقررة الخاصة سالمون على إحاطتهما.

إن هذه الخطوات المتخذة لا مبرر لها وتخدم أغراضاً دعائية بحتة وتتعارض مع ولاية مجلس الأمن. وكما هو معروف جيداً، فإن مسائل حقوق الإنسان ليست جزءاً من تلك الولاية، بل تناقش في المحافل ذات الصلة، خاصة في مجلس حقوق الإنسان واللجنة الثالثة للجمعية العامة. وأي محاولة من جانب مقدمي جلسة اليوم لربط حقوق الإنسان بالتهديدات للسلم والأمن الدوليين ليست سوى محاولة مصطنعة تماماً. علاوة على ذلك، فإن محاولات إدراج مسائل لا تقع ضمن ولايته في أعمال مجلس الأمن لن تؤدي إلى صرف انتباهه وتسييس مناقشاتها، ما يقوض سلطة المجلس برمتها. من الواضح أن عقد جلسة اليوم ليس سوى محاولة يائسة ونفاق من قبل الولايات المتحدة وحلفائها لتعزيز مخططاتهم السياسية الخاصة وزيادة الضغط على بيونغ يانغ وصرف الانتباه عن الإجراءات التصعيدية المتهورة لواشنطن وحلفائها في المنطقة. إن تلك الدول هي التي تشكل تهديداً حقيقياً للسلم والأمن الدوليين.

وليس هناك حاجة لأن نذكر بالتفصيل ما نتحدث عنه مرة أخرى. ويدرك الجميع جيداً أن الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وجمهورية كوريا تواصل تعزيز نشاطها العسكري في المنطقة في سياق ما يسمى بسياسة الردع الموسع. ويعد تعاونها العسكري المتزايد وتوسع طابع مناوراتها من بين الاتجاهات الرئيسية في ذلك الصدد. كما شهد العالم مؤخراً ظهور غواصة نووية تابعة للولايات المتحدة قبالة شبه الجزيرة الكورية ومناورات جوية مشتركة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية شاركت فيها طائرات مقاتلة وقاذفات استراتيجية تابعة للولايات المتحدة. وعلينا ألا ننسى أيضاً الخطط لإعادة نشر جزء من البنية التحتية العسكرية لحلف شمال الأطلسي في المنطقة. سمعنا أيضاً تحذيرات خطيرة من وجود خطط مشتركة بين اليابان وجمهورية كوريا لتعزيز التعاون النووي مع الولايات المتحدة بما يصل إلى حد إمكانية نشر أسلحة نووية أمريكية على أراضيها وتطوير ترسانتيهما النووييتين. وما برحت روسيا تعارض أي نشاط عسكري قد يهدد أمن شبه الجزيرة الكورية وبلدان منطقة شمال شرق آسيا. إن تلك الأفعال



في الأمم المتحدة باحترام مبدأ عدم الإعادة القسرية وعدم إعادة الفارين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قسرا لمواجهة ما يهدد سلامتهم وحقوق الإنسان.

لم تتحسن حالة حقوق الإنسان بينما ظل المجلس صامتا. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إعطاء الأولوية لرفاه مواطنيها على تطوير برامجها للأسلحة غير المشروعة. ونذكر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن إجراءاتها التقييدية المتعلقة بمرض فيروس كورونا يجب أن تكون متناسبة وألا تستخدم كأداة لزيادة تقييد حرية مواطنيها أو تقييد قدرة المجتمع الدولي على التعامل مع السلطات في بيونغ يانغ. ونحثها على الانخراط بروح حقيقية وإيجابية مع المقررة الخاصة للأمم المتحدة لإحداث تغيير وتحسينات دائمة من أجل شعب كوريا الشمالية.

**السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية):** أود أن أشكر مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، السيد فولكر تورك، والمقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، السيدة إليزابيث سالمون، على إحاطتهما الإعلاميتين. وقد استمعت باهتمام إلى الإحاطة التي قدمها السيد إلهيوك كيم. ونرحب بمشاركة الممثل الدائم لجمهورية كوريا في جلسة اليوم.

أود أن أسلط الضوء على شاغلين يبدوان أساسيين بالنسبة لنا. الأول هو أن بلدي ملتزم بالاحترام غير المشروط لحقوق الإنسان أينما كانت مهددة، وأن جميع الحالات التي يحرم فيها البشر من حقوقهم الأساسية، بما فيها الحقوق الاقتصادية، يجب أن تكون موضع اهتمام مستمر. وندين أي عائق أمام حقوق الإنسان ونرفض أي محاولة لتسييس قضايا حقوق الإنسان أو معالجتها بطريقة غير متوازنة، لأن حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة وغير قابلة للتصرف. وبناء على ذلك، فإن موقف بلدي لا لبس فيه فيما يتعلق بكون أن حالات حقوق الإنسان، بما فيها تلك المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يجب معالجتها في إطار مجلس حقوق الإنسان واللجنة الثالثة، وهما المحفلان المختصان با متياز داخل منظومة الأمم المتحدة لدراسة انتهاكات حقوق الإنسان.

أشيد أيضا، شأني شأن الآخرين، بالسيد كيم على شهادته القوية وأرحب بحضور ممثل جمهورية كوريا في هذه الجلسة.

لا تزال المملكة المتحدة تشعر بقلق عميق إزاء الحالة المروعة لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومن الواضح أن انتهاكات حقوق الإنسان لا تزال واسعة الانتشار ومنهجية وتفتقر تماما إلى المساءلة. لذلك أشكر أيضا ألبانيا وجمهورية كوريا والولايات المتحدة واليابان على إعادة هذه القضية إلى مجلس الأمن لأول مرة منذ عام 2017.

إن حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والسلم والأمن الدوليين يرتبطان ارتباطا وثيقا. وتقوم سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتحويل الموارد من الاحتياجات الاقتصادية الأساسية للناس إلى برامجها غير المشروعة للأسلحة النووية والقذائف التسيارية. ويتم تمويل هذه الأسلحة غير القانونية من خلال العمل القسري، مع إرسال العمال إلى الخارج، غالبا في ظل ظروف الرق المعاصر. وأحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على تنفيذ القرار 2397 (2017) بالكامل، بما في ذلك ما يتعلق بالعمال في الخارج، ووضع حد لهذا الاستغلال.

ولا تزال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ترفض قرارات الأمم المتحدة بشأن حالة حقوق الإنسان في كوريا الشمالية. وترفض التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أو مع المقررة الخاصة للأمم المتحدة. ولا يعترف النظام بتقرير لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لعام 2014 ((A/HRC/25/63)) الذي خلص إلى أن انتهاكات حقوق الإنسان الواسعة النطاق التي تحدث في البلد قد ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية.

وتعترف المملكة المتحدة أيضا بمعاناة الرعايا الآخرين الذين اختطفهم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وندعو إلى إعادتهم. إن الإعادة القسرية إلى الوطن وعمليات الاختطاف والاختفاء القسري التي ترعاها الدولة تتطلب اتخاذ إجراءات. ونذكر جميع الدول الأعضاء

في وقت سابق من هذا العام، أرسلت 61 دولة عضوا في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي - أي ضعف العدد المسجل في العام الماضي - رسالة تطلب فيها إلى مجلس الأمن أن يقي حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قيد نظره، سعيا إلى عقد جلسة علنية لمجلس الأمن (S/2023/157). ونياية عن حكومة جمهورية كوريا والشعب الكوري أعرب عن الامتثال إذ لقي هذا الطلب قبولا اليوم، بعد انتظار دام أكثر من خمس سنوات.

وكمواطن كوري، أدرك جسامة المهمة الهائلة التي تنتظرني: والمتمثلة في إعلام العالم بالواقع المرير الذي يواجهه 25 مليون شخص كوري شمالي من خلال الإدلاء ببيان لا تتجاوز مدته بضع دقائق. اليوم لا نعالج انتهاكات حقوق الإنسان في أي منطقة نزاع أو حرب، كما نفعل في كثير من الأحيان في مجلس الأمن. بل إننا نتناول انتهاكات حقوق الإنسان في واحدة من الدول الأعضاء الأكثر تشددا في الرقابة في العالم، حيث ترتكب انتهاكات ممنهجة واسعة النطاق وجسيمة لحقوق الإنسان ترقى إلى أن تكون جرائم ضد الإنسانية. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مثال على نظام شمولي يعمل بكفاءة ويتحكم يوميا في الأنشطة البدنية والعقلية والفكرية لجميع سكانه. والقرير التاريخي للجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي صدر في عام 2014، ذكر:

”أن فداحة ونطاق وطبيعة هذه الانتهاكات تكشف عن دولة لا مثيل لها في العالم المعاصر“ (A/HRC/25/63)،  
الفقرة (80).

إن انتهاكات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لحقوق الإنسان تتعارض بشكل واضح مع القيم العالمية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وتشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

وتقرير لجنة التحقيق أوصى بوضوح بأن يحيل مجلس الأمن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى المحكمة الجنائية الدولية، وأوصى أيضا بأن يعتمد المجلس جزاءات محددة الأهداف بحق من يبدو أنهم يتحملون المسؤولية الأكبر عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

أما الشاغل الثاني فهو ضرورة تسوية الحالة العسكرية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من خلال القنوات الدبلوماسية. ومنذ عدة أشهر الآن، ما فتئنا نلاحظ بقلق تشددا وتطرفا في المواقف، وهو ما انعكس في تصعيد غير مسبوق للردع العسكري، اتسم بزيادة وتيرة إطلاق القذائف على نطاق يثير المخاوف من حدوث ما لا يمكن إصلاحه، بما في ذلك الخطر النووي. وهذا المناخ من التوتر الشديد لا يشكل تهديدا لشبه الجزيرة الكورية برمتها فحسب، بل للسلم والأمن الدوليين أيضا. وفي كل مناسبة، أعرب بلدي بوضوح عن معارضته لدبلوماسية الصواريخ وللخطاب الشائن الذي يدعمها. ونكرر نداءنا مرة أخرى إلى جميع الأطراف لإعطاء الأولوية للحوار والتفاوض على أساس القانون الدولي، بغية إنهاء التهديد الذي تتعرض له شبه الجزيرة الكورية.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** طلب ممثل اليابان الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

**السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أرد على إشارة أحد أعضاء المجلس إلى سياسة اليابان الأمنية فيما يتعلق بالأسلحة النووية. وأود أن أوضح النقطة التالية بجلاء: إن مبادئ عدم الانتشار النووي الثلاثة المتمثلة في عدم حيازة الأسلحة النووية وعدم إنتاجها وعدم السماح بإدخالها لا تزال تشكل سياستها الأساسية.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

**السيد جونكو هوانغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى رئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن على عقد جلسة اليوم الهامة، وكذلك أعضاء المجلس الذين أيدوا انعقاد الجلسة. كما أعرب عن امتناني لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، السيد فولكر تورك، ومقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، السيدة إليزابيث سالمون، على إحاطتهما الإعلاميتين الممتازتين، ولمقدم الإحاطة الخاصة، السيد إلهيوك كيم، على شجاعته في تشاطر قصته الشخصية الثمينة.

مسائل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مجلس الأمن وأن نبرهن بوضوح على أن العدالة يجب أن تسود.

لا يزال هناك ما يقرب من 100 000 شخص محتجزين في معسكرات الاعتقال السياسي يعانون من حياة من البؤس الحاد مع أدنى فرصة لإطلاق سراحهم أحياء. ويطبق النظام أيضا نظاما طويل الأمد يعاقب المواطنين على الجرائم التي يزعم أن أفرادا من أسرهم ارتكبوها.

وعلاوة على ذلك، فإن نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يرتكب انتهاكات لحقوق الإنسان خارج إقليمه. وفي تقريرها إلى مجلس حقوق الإنسان هذا العام، فصلت المقررة الخاصة السيدة سالمون الحالات اليابانية لـ 12 مختطفا وحالات الاختطاف والاختفاء القسري الكورية: ما يصل إلى 100 000 من المدنيين الكوريين المختطفين خلال الحرب الكورية، و 516 من المختطفين الكوريين بعد الحرب، وحوالي 500 من أسرى الحرب الباقين على قيد الحياة المحتجزين في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ عام 1953.

ومن التطورات المذهلة الأخرى في الآونة الأخيرة اعتماد سلسلة من القوانين القمعية للغاية، بما في ذلك ما يسمى بقانون رفض الأيديولوجية والثقافة الرجعية، في عام 2020؛ وقانون ضمان تعليم الشباب، في عام 2021؛ وقانون حماية اللغة الثقافية في بيونغ يانغ، في عام 2023. ونتيجة لذلك، فإن مجرد مشاهدة أو مشاركة الأعمال الدرامية أو الأفلام الكورية الجنوبية يعاقب عليه الآن بالإعدام في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وهذه الظروف المعيشية المروعة قد أجبرت الشعب الكوري الشمالي باستمرار على الفرار عبر الحدود، وخاصة إلى الصين، على الرغم من التدابير الصارمة مثل أوامر إطلاق النار بصورة عشوائية للقتل. إنه لأمر مروّع ومفجع أن نشهد الهاربين من كوريا الشمالية يخاطرون بكل شيء، بما في ذلك حياتهم، في طريقهم الطويل الشاق نحو الحرية.

ونشعر بقلق عميق إزاء مسألة المنشقين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المحتجزين في بلدان ثالثة. وتواصل مفوضية الأمم

ومن المؤسف أنه منذ اجتماعه الأخير بشأن هذا الموضوع (انظر S/PV.8130) الذي عقد في عام 2017، لم يتمكن المجلس من عقد اجتماع علني لتناول مسألة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في حين أن الوضع لا يزال بائسا مع عدم وجود أي بوادر للتحسن. وبالإضافة إلى ذلك، تفاقم المصاعب الاقتصادية الشديدة وما يرتبط بها من نقص مزمن في الأغذية بسبب العزلة التي فرضها نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على نفسه أثناء الجائحة وسياسة جديدة مشوهة للسوق اعتمدها العام الماضي تحظر المعاملات الخاصة للحبوب.

وفي الوقت نفسه، وخلال الـ 18 شهرا الماضية، دأبت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تصعيد لم يسبق له مثيل لاستفزازاتها المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك إطلاق 12 قذيفة تسيارية عابرة للقارات. وبدلا من معالجة النقص الحاد في الأغذية، دأب نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إهدار موارده الشحيحة في استعراض خطير للقوة والنهوض بتكنولوجيا أسلحة الدمار الشامل لديه.

إن انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ليست مشكلة لشعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فحسب، بل هي أيضا مسألة أمن وطني حاسمة بالنسبة لجمهورية كوريا. وسعي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتهور إلى امتلاك ترسانة نووية وسيطرتها الشمولية على شعبها له نفس السبب الجذري، أي الرغبة في تبرير وإدامة حكم نظامها الأسري الغريب.

وكما أبرز في جلسة اليوم، فإن مسألتني حقوق الإنسان وأسلحة الدمار الشامل في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية متشابكتان بطرق حقيقية جدا. فالتركيز على أسلحة الدمار الشامل على حساب رفاه شعبها من خلال تحويل الموارد لا يمكن تحقيقه إلا في بلد يتم فيه سحق كل المعارضة السياسية. وعلاوة على ذلك، كان العمل القسري في الداخل والخارج تحت المراقبة المشددة أحد المصادر الرئيسية لتمويل برنامج الأسلحة غير القانوني للنظام.

ولذلك، مع الفشل في معالجة حالة حقوق الإنسان لا يمكننا أن نأمل في حل المسألة النووية أيضا. وينبغي أن نتخذ نهجا كليا إزاء

وإذ تضع حكومة بلدي ذلك في الاعتبار، فقد أصدرت هذا العام أول تقرير علني لها على الإطلاق عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وستواصل جمهورية كوريا، خلال فترة عضويتها المقبلة في مجلس الأمن، بذل كل جهد ممكن لتحسين الحالة - المتعلقة بحقوق الإنسان وعدم الانتشار - في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالبناء على الزخم المكتسب في جلسة اليوم.

وفي الختام، أود أن أشاطركم أفكار من لقاء حديث مع 10 منشقين كوريين شماليين من الشباب، شاركوا جميعهم قصصهم الاستثنائية، مثل قصة مقدم الإحاطة اليوم. وينبغي لنا جميعاً أن نفكر في حياة شباب كوريا الشمالية، الذين ينشأون في مجتمع يتقشّى فيه غسل الأدمغة والتلقين العقائدي، ومعزولون تماماً عن أي معلومات خارجية.

وما ينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك بلدي، أن يفعله هو معرفة كيف يمكننا أن نعطي الأمل في الحرية والكرامة الإنسانية لذلك الجيل الشاب في المستقبل وأن نعمل لأجل تحقيق تلك الغاية. ففي نهاية المطاف، ينبغي لأخواتنا وإخواننا في كوريا الشمالية أن يعيشوا الحياة التي يستحقونها، مثلنا جميعاً.

رُفعت الجلسة الساعة 11/55.

المتحدة لحقوق الإنسان توثيق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان عندما يعيدهم بلد ثالث إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية والمهينة. وفي هذا الصدد، نود أن نذكر الدول الأعضاء بضرورة مراعاة مبدأ عدم الإعادة القسرية.

وإزاء تلك الخلفية، لا يمكننا ببساطة أن نغض الطرف عن ذلك الواقع بالإصرار على أن مناقشة الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مجلس الأمن تتطوي على المخاطرة بتسييس حقوق الإنسان. والواقع أن نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هو الذي يستخدم انتهاكات حقوق الإنسان كوسيلة حاسمة للحكم تحقيقاً لأهدافه السياسية. وما يفعله بالعالم الخارجي هو امتداد طبيعي لما يفعله في الداخل. وإهمال مجلس الأمن يمكن أن يعرض السلم والأمن الدوليين لمزيد من المخاطر.

ولا تزال جمهورية كوريا البلد الأكثر تضرراً من انتهاكات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لحقوق الإنسان وهجماتها العنيفة، بما في ذلك محاولات اغتيال الرئيس، بينما تقع في النطاق المباشر كهدف عسكري. ومع ذلك، فإننا لا ننسى أبداً أن الناس في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هم إخواننا وأخواتنا.